شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بعض الوثائق الاصلية تالفة

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
التشريعات الاجتماعية

الإنهاء بالإرادة المنفردة لعقد العمل غير محدد المدة في قانون العمل المصري

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة من الباحث

أحمد عبد الله محمد علي

لنيل درجة الماجستير في الحقوق

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ أحمد حسن البرعي	مشرفاً ورئيساً
أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية	
كلية الحقوق – جامعة القاهرة	
الأستاذ الدكتور/ عبد الباسط عبد المحسن	عضواً
أستاذ التشريعات الاجتماعية	
كلية الحقوق – جامعة القاهرة	
الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد إسماعيل	مشرفاً وعضواً
أستاذ التشريعات الاجتماعية	
كلية الحقوق – جامعة بني سويف	
الأستاذة الدكتورة/ نبيلة إسماعيل رسلان	عضواً
أستاذ ورئيس قسم القانون المدني	
كلية الحقوق – جامعة طنطا	

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

١٤٠١

إهـــــداء

- إلى والدي ووالدتي هذه ثمرة جهودهما ودعائهما .
- إلى أخواني وأخواتي عرفاناً بفضلهم .
- إلى زوجتي، وأولادي (محمد وخالد وعبد الله)، لعل هذا العمل يشفع لي، لتقصيري في واجباتهم طوال إعداد هذا البحث .
- إلى أسرة مكتب سري الدين – مستشارون قانونيون، وإلى أسرة مكتب الشلقاني للاستشارات القانونية والمحاماة.. وإلى روح الأستاذ المرحوم حسين غنيم، وإلى الأستاذ عبد الناصر عثمان حسن، اعترافاً بفضلكم علي بمد يد العون دائماً، حتى يخرج هذا العمل إلى النور.

للجميع أهدي هذا العمل المتواضع ..

شاكراً لهم تواصلهم الدائم ودعمهم المستمر..

كلمة شكر

أحمد الله العظيم أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، فله سبحانه وتعالى الحمد والمنة، وصلاة وسلاماً على سيد الخلق فيما روي عنه "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

وانطلاقا من هذا التوجيه النبوي الكريم، فإنني أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والإجلال إلى أستاذنا الجليل الدكتور/ أحمد حسن البرعي – أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية – كلية الحقوق – جامعة القاهرة، والذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، رغم ضيق وقته وكثرة مسئولياته، فكان لهذا القبول أبلغ الأثر، لما لسيادته من مكانة علمية لا تخفى، ومع ذلك أفاض علي بعلمه ووقته وجهده وشملني برعايته بتواضع العلماء وشيم النبلاء، فلم يبخل علي بنصيحة. فكان لسيادته فضلاً كبيراً، بعد الله عز وجل في ظهور هذا العمل إلى النور، وأسأل الله العلي العظيم أن يجزيه على ما قدم وبذل خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى أستاذي الدكتور/ محمد أحمد إسماعيل – أستاذ التشريعات الاجتماعية، كلية الحقوق – جامعة بني سويف، على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة وتبني موضوعها، وأدعو الله أن يجزيه عنا خير الجزاء لما يقوم به من جهد كبير وفضل عظيم في رعاية الباحثين.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/ عبد الباسط عبد المحسن – أستاذ التشريعات الاجتماعية – كلية الحقوق –

جامعة القاهرة، لتفضله قبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وهو ما يضفي عليها تشريفاً كبيراً.

كما يسعدني ويشرفني أيضاً أن أتقدم بالشكر العميق إلى الأستاذة الدكتورة/ نبيلة إسماعيل رسلان – أستاذ ورئيس قسم القانوني المدني – كلية الحقوق – جامعة طنطا، لتفضل سيادتها بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة مما يزيدني فخراً وشرفاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد ﷺ أشرف المرسلين.

موضوع الرسالة وأهميته:

تتناول هذه الرسالة دراسة موضوع **"الإنهاء بالإرادة المنفردة لعقد العمل غير محدد المدة"** في قانون العمل المصري.

وقد اقتصرت دراستنا لموضوع "الإنهاء بالإرادة المنفردة" على عقد العمل غير محدد المدة دون العقد محدد المدة، وذلك نظراً لأن القاعدة العامة في الإنهاء، أنه لا يرد إلا على العقد غير محدد المدة، كما أن عقد العمل محدد المدة لا يثير كثيراً من المشاكل بخصوص انتهاء العلاقة التعاقدية، على عكس الحال بالنسبة للعقد غير محدد المدة، حيث إن العقد المحدد المدة ينتهي تلقائياً وبقوة القانون، عند حلول أجله دون حاجة إلى أي إجراء شكلي أو موضوعي.

ويعد موضوع إنهاء عقد العمل غير محدد المدة، من المواضيع التي تتسم بأهمية كبيرة سواء من الناحية العلمية أو الناحية العملية، وذلك لما يترتب على الإنهاء بالإرادة المنفردة لأي من طرفي علاقة العمل من آثار خطيرة، قد تلحق بالعامل وهي الصورة الغالبة، وقد تلحق بصاحب العمل في بعض الأحوال النادرة، وقد تلحق بالمجتمع بأسره، وغالباً ما يكون ذلك في حالات الإنهاء الجماعي.

فإنهاء علاقة العمل بإرادة صاحب العمل المنفردة، خاصة إن وقع ذلك الإنهاء بصورة فجائية، قد يؤدي إلى وقوع آثار خطيرة بالنسبة للعامل، مثل فقد

دخله بفقد مصدر رزقه الوحيد[١]، مما قد يؤدي به إلى الفقر، ووقوفه في طابور البطالة. كما قد يؤدي إنهاء علاقة العمل بإرادة العامل المنفردة إلى شيوع حالة عدم الاستقرار في سير مشروع صاحب العمل- خاصة إن كان ذلك العامل من ذوي الخبرات والكفاءات النادرة – وذلك ما يؤدي إلى الإضرار بمصالح صاحب العمل الاقتصادية. وأخيراً فإن إنهاء علاقة العمل قد يؤدي إلى ترتيب آثار خطيرة بالنسبة للمجتمع بأسره، حيث إنه قد يؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين، الذي قد يساهم إلى حد كبير في إحداث مشاكل اجتماعية مثل زيادة الجهل والمرض، وزيادة نسبة ارتكاب الجرائم مثل السرقة والقتل وغيرهما، وكذلك قد يؤدي الإنهاء بالإرادة المنفردة إلى إحداث مشاكل اقتصادية وسياسية وذلك بسبب ما يؤدي إليه الإنهاء من زيادة حجم البطالة[٢]، وما تؤدي إليه من تزايد حالات الاحتقان والغضب الشعبي، وعدم الرضا على الحكومات، مما قد يؤدي إلى تزايد المظاهرات والاعتصامات والتي قد تؤدي إلى زيادة التوتر الأمني داخل المجتمع.

وكما ترجع أهمية موضوع الإنهاء أيضاً إلى ما يمكن أن يرتبه من آثار هامة بالنسبة للعامل ولصاحب العمل، حيث يسمح الإنهاء للعامل أن ينتقل إلى مجال عمل جديد يكون أكثر ملاءمة له سواء مادياً أو معنوياً، كما أنه يسمح لصاحب العمل بالاحتفاظ بالكفاءات من العمالة، التي تستطيع النهوض بمشروعه الاقتصادي، بما يؤثر بالإيجاب على اقتصاديات الدولة ويساعدها في بقائها صامدة في خضم المنافسة الشرسة بين الدول الاقتصادية الكبرى في المجال الاقتصادي، فضلا عن أن الإنهاء يسمح لصاحب العمل أيضاً بحقه في تخليه عن العمالة الزائدة التي لا فائدة ولا مصلحة منها في النهوض بالمشروع

---

(١) حسن عبد الرحمن قدوس، فقد الدخل كأثر لإنهاء علاقات العمل، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩١، ص٣.

(٢) بلغت نسبة البطالة في مصر عام ٢٠١٠ طبقاً لآخر إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نسبة ٩,١٢%.

الاقتصادي لعدم كفاءتها وعدم مقدرتها على تطوير ذاتها والارتقاء بها لمواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا وأساليب وطرق الإنتاج، مما قد يؤثر على اقتصاديات الدولة بالسلب، ويؤدي إلى انهيارها في ظل تلك المنافسات الشرسة.

كذلك ترجع الأهمية العملية لدراسة موضوع الإنهاء بالإرادة المنفردة لعلاقات العمل، إلى أهمية معالجة الأحكام القانونية المنظمة لإنهاء علاقة العمل حتى تكون قادرة على المساهمة في الحد من الآثار أو تخفيف حدة هذه الآثار المترتبة على تزايد حالات إنهاء تلك العلاقات، خاصة من جانب أصحاب الأعمال، التي بدأت منذ التسعينات كأثر من آثار الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، وما استتبعه ذلك من توسيع قاعدة الملكية الخاصة بتحول القطاع العام إلى قطاع خاص "الخصخصة"[٣] والتي ترتب عليها الاستغناء عن الآلاف من العمالة الزائدة[٤]، التي كانت تتكدس بها شركات القطاع العام. كما

---

(٣) الخصخصة: تعني تحول القطاع العام (الملكية العامة) إلى القطاع الخاص (الملكية الفردية)، وانتشرت الخصخصة مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وعلى مستوى العالم أجمع، الأمر الذي كان له العديد من التأثيرات السلبية والإيجابية على مستويات العمل، من حيث انتشار ظاهرة البطالة، بسبب تسريح أعداد هائلة من الأيدي العاملة التي كانت تعمل في القطاع العام أو لسبب آخر، وهو أن مهارات وقدرات هؤلاء العمال لم تعد تتناسب مع مقتضيات مرحلة الخصخصة، والتي تعتمد بشكل أساسي على مبدأ تحقيق أكبر قدر من الأرباح لأصحاب العمل، والذي ينعكس بالضرورة، على أهمية أن يكون لدى العاملين بالفعل، والداخلين الجدد إلى سوق العمل، من الإمكانيات والقدرات ما يفي بهذا الغرض. راجع تفصيلاً: الخصخصة وآثارها على العمالة "دراسة مقارنة"، عماد مصطفى العتال، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

(٤) عبد الله جناحي، مقال بعنوان "الخصخصة تزيد من أعداد العاطلين بدل أن تخلق نمواً اقتصادياً في البحرين"، منشورة في صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٤٢ – الصادر بتاريخ ٦ مايو ٢٠٠٣.

تزيد أيضاً من أهمية إيجاد النظم القانونية القادرة على تخفيف حدة الآثار المترتبة على الإنهاء، تزايد حالات تسريح العمالة بسبب الأزمات الاقتصادية(٥)، وتزايد حالات الإنهاء بدون أي مبررات مقبولة. وكذلك ترجع الأهمية العلمية لدراسة موضوع الإنهاء بالإرادة المنفردة – ليس فقط لأهمية وجود نظام قانوني يحمي العامل من آثار ذلك الإنهاء لكن أيضاً إلى أهمية وجود نظم قانونية كفيلة بتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين طرفي علاقة العمل، ولن يكون ذلك إلا من خلال دراسة ومعالجة الأحكام القانونية المنظمة لإنهاء علاقات العمل.

وقد حرص الباحث على دراسة موضوع الرسالة دراسة مقارنة بقوانين ثلاث دول عربية، وهي السعودية والإمارات والكويت، وذلك لأن هذه الدول تعد من أكثر الدول العربية استقبالاً للعمالة الأجنبية وخاصة العمالة المصرية(٦)، فقد بلغ عدد العمالة المصرية الحاصلة على تصاريح عمل، للعمل بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٩/٤/١ حتى ٢٠٠٩/٦/٣٠ عدد ٥٣٥٧٣ من إجمالي عدد ١٠١١٠٠ عامل، كما بلغ عدد العمالة المصرية الحاصلة على تصاريح للعمل بالكويت خلال ذات الفترة عدد ١٢٠٨٠ عامل، وللعمل بالإمارات عدد ١٠١٠٩ عامل، أي أن نسبة العمالة المصرية التي حصلت على تصاريح عمل، للعمل بهذه الدول الثلاث بلغت ٧٥% تقريباً من إجمالي عدد العمالة المصرية التي حصلت على تصاريح عمل، للعمل بجميع الدول العربية. وهو ما يستوجب إيلاء اهتمام خاص لأحكام إنهاء علاقة العمل

---

(٥) حيدر رشيد، انعكاسات الأزمة المالية على الطبقة العاملة والحركة النقابية، ورقة عمل مقدمة في ندوة "الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على المنطقة العربية" دمشق ١٨-٢٠٠٩/٧/٢٢ نظمها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

(٦) نشرة سوق العمل المصري، الصادرة من الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية، وزارة القوى العاملة، الإصدار رقم ٢٧ أبريل – يونيه ٢٠٠٩.

غير محدد المدة في هذه الدول، خاصة دولة الكويت باعتبارها نموذج من النماذج النادرة للدول التي لم يعن مشرعها بالشروط الموضوعية للإنهاء، المتمثلة في ضرورة توافر المبرر السبب المشروع للإنهاء، واقتصر فقط على حق الطرف الذي أخطر بالإنهاء في مهلة إخطار.

وتهدف الدراسة المقارنة بقوانين الدول العربية المذكورة، إلى محاولة التقريب والتنسيق بين أحكام قوانين تلك الدول، باعتبار أن ذلك مسعى من مساعي التوحيد بين الدول العربية، وخاصة أن الدول العربية الثلاثة التي وقع عليها اختيار الباحث يجمعهم انتماؤهم لمجلس التعاون الخليجي مما يكون مفترضاً فيهم توافر عوامل الوحدة واتجاه نوايا حكوماتهم نحو تحقيقها، كما يهدف الباحث من هذه الدراسة المقارنة محاولة تقريب أحكام قوانين الدول العربية محل الدراسة بالأحكام التي قررتها أحدث معايير العمل الدولية في موضوع إنهاء علاقة العمل بالإرادة المنفردة لأحد أطرافها.

الهدف من الدراسة:

ودراسة موضوع "الإنهاء بالإرادة المنفردة لعقد العمل غير محدد المدة في قانون العمل المصري" هو محاولة لمعالجة أحكام الإنهاء بالإرادة المنفردة، سواء الشكلية أو الموضوعية، ومحاولة الوصول إلى تحديد دقيق لضوابط ومعايير مشروعية الإنهاء بالإرادة المنفردة، وذلك بهدف محاولة الحد من الآثار السلبية المترتبة على ذلك الإنهاء، وتحقيق الموازنة بين المصالح المتعارضة لطرفي علاقة العمل، في إطار تحقيق المصالح الاجتماعية والاقتصادية العامة للدولة.

منهج البحث:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي المقارن، وذلك بتحليل كل ما تم استنباطه من مسائل، بعد عرض النصوص التشريعية